

قراءة اقتصادية

في كتاب

«التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار»

فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار»

لمحمد بن محمد بن خليل الأسدي

بقلم - دكتور

شوقي أحمد دنيا

قسم الاقتصاد الإسلامي

جامعة أم القرى

تمهيد :

المتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي يلاحظ عليه أنه بدأ يأخذ منحى يمكن اعتباره جديداً في القرنين الثامن والتاسع الهجري (١٤/١٥ الميلادي) . . . ولانستطيع أن نقول إن هذا الفكر في هذه الحقبة تركّز في مصر حيث ليس لدينا من الأدلة أو القرائن ما يؤكد ذلك لكن الذي نستطيع قوله بوضوح أن الساحة المصرية كانت موطناً نشطاً للكثير من قادة هذا المنحى الجديد في الفكر .

أما عن معالم الجذّة في هذا الفكر أنه أخذ يتخلص من التمحور حول المقولات المعيارية وما ينبغي عمله، وتبيان التعاليم والأحكام الشرعية في المجال الاقتصادي . وبدأت المقولة الوضعية تحتل مكانها البارز في جنباته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد بدأ ينصب على قضايا واقعية ومشكلات وظواهر قائمة يحاول دراستها وتحليلها وتفسيرها وتقديم ما يراه من حلول لها .

وأما عن قادة هذا الاتجاه الفكري فأذكر منهم ابن خلدون، الدلجى، المقرئى، الأسدي، ابن شاهين . . . الخ .

ومما يؤسف له أن هذا التيار الجديد لم تكتب له الاستمرارية والنمو والتطوير عبر الزمن، حيث لم نجد تلامذة ولا حقين يطورون من أفكار هؤلاء الرواد مثلما حدث في الفكر الاقتصادي الغربي، الأمر الذى رتب نمواً مستمراً في الفكر الغربي وجهداً في الفكر الاقتصادي الإسلامي .

وعلى آية حال فإننا أمام ما يمكن أن نطلق عليه مدرسة فكرية اقتصادية تتمركز حول التصدي للمشكلات الاقتصادية القائمة بالدراسة والتحليل والعلاج . وهذا واضح تماماً لدى الأسدي بصفة خاصة .

وقبل أن نأخذ في دراسة فكر الاسدي نقدم بين يديه ببعض المقومات الضرورية، كالتعريف به وبعصره وبكتابه .

تعريف بالاسدي :

هو محمد بن محمد بن خليل الاسدي . تنحصر مصادر معرفته في كتابه نفسه، حيث أغفلته كتب التراجم والتاريخ . وهذا الغبن والنسيان لم يكن من حظ الاسدي وحده، فهناك الكثير من المفكرين البارزين قد غفلت عنهم كتب التراجم .

وهكذا نجد المصدر الوحيد للتعرف على الأسدي هو كتابه الذي بين أيدينا، منه عرفنا اسمه وعرفنا تاريخه ولو التقريبي وعرفنا السنة التي أتم فيها هذا الكتاب وهي (٨٥٥هـ) . ورغم ما في كتابه هذا من إشارة إلى توليه بعض المناصب إلا أنه لم يحدد نوع العمل الذي قام به، وقد رجح الدكتور عبدالقادر طليبات محقق الكتاب أنه كان محتسبا .

والأسدي من كبار دعاة الإصلاح الاقتصادي في عصره، وقد هاله ماكانت عليه الأوضاع في مصر من فساد وانحيار فهب منذراً بالخطر الداهم حاثاً للعلماء على الكتابة في ذلك وتبيان المخاطر المترتبة عليه، مقدماً في ذلك الكثير من الأفكار والآراء ضمنها العديد من كتبه التي ألفها وقدمها إلى المسؤولين من رجال الحكم والسياسة، وكلها تدور حول دراسة الوضع القائم وتفسيره وكيفية إصلاحه، وقد ذكر لنا في كتابه (محل الدراسة) بعضاً من أسماء تلك الكتب^(١)، مثل «لوامع الأنوار ومطالع الأسرار في النصيحة التامة لمصالح الخاصة والعامة» و«النصيحة الكلية في كل مايتعلق بمصالح الراعي والرعية» و«الاشارات العلية فيما يوجب الخلل والفساد والصالح في أحوال الرعية» . .

واقعه :

عاش الاسدي واقعا بالغ السوء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

(١) ص ٣٥ ومابعدها .

فلقد عايش الاقطاع والفساد الاداري والتدهور الاقتصادي في أسوأ صورها ومظاهرها. لقد كان الاقتصاد المصري في هذه الحقبة اقتصاداً زراعياً متخلفاً ليس للصناعة وللتجارة فيه إلا دور هامشي، وكانت الحكومة تهيمن بل تسيطر على معظم مصادر الثروة، خاصة الأراضي، وقد أساءت التصرف فيها إساءة بالغة، كذلك قد شاع وتفشى الفساد في الجهاز الحكومي. . . يضاف إلى ذلك ما حلّ بالنظام النقدي من فوضى واختلال وماحل بالنظام المالي من سوء وفساد. الأمر الذي رتب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر أو على حد تعبير الاسدي فساد الوضع وخراب البلاد^(٢) وقد تبدى واضحاً في الغلاء الفاحش وكثرة الفتن والاضطرابات وفرار الأيدي العاملة الزراعية .

تعريف بكتاب الاسدي :

الكتاب محل البحث عنوانه «التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار»^(٣) . .

وهذا الكتاب هو في حقيقته كما ذكر مؤلفه مذكرة مرفوعة إلى مسئول حكومي كبير لم يصرح باسمه ولكنه صرح بمركزه وهو «كاتب السر الشريف» و«القائم بمظاهر الملك» و«ناظر دواوين الانشاء بسائر الممالك الاسلامية» .

ويستفاد من كلام الاسدي عن هذا المسؤول أنه كان من رجال العلم والفكر. ويقال إنه محمد بن محمد بن الفخر بن الكمال البارزي المتوفى ٨٥٦هـ^(٤) والكتاب يدور حول موضوعين أو بعبارة أوضح يتناول قضيتين هما في الحقيقة يمثلان موضوعاً واحداً .

(٢) لمعرفة مفصلة بهذه الأوضاع ينظر الخطط للمقريزي، والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى، والنظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى للدكتور ابراهيم علي طرخان. دار الكاتب العرب للطباعة والنشر .
* اعتمدنا في بحثنا هذا على النسخة التي قام بتحقيقها الدكتور عبد القادر طليحات ونشرتها دار الفكر العربية ١٩٦٧م .
(٣) ص ١١ . وفي خطورة هذا المنصب يقول المقريزي : «إن رتبته أجل الرتب» الخطط ٣٦٧/٢ .

- ١ - عرض وتحليل وتفسير الوضع الاقتصادي المتردى في مصر في عصر الكاتب .
- ٢ - خطة اصلاح وعلاج لهذا الوضع المتردي .

ومهمة هذا البحث هى دراسة وتحليل مافي هذا الكتاب من أفكار وآراء وسياسات محاولين من خلال ذلك التعرف على سمات وخصائص فكر الاسدي .

وبداية نحب أن ننوه بهذا الكتاب لما يتضمنه من معلومات هامة اقتصادية على مستوى الفكر وعلى مستوى الواقع مما يثري مكتبة الاقتصاد الاسلامي من الزاوية التراثية والحضارية، أو بعبارة أخرى من زاوية تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي والتاريخ الاقتصادي للمجتمع الإسلامي . يضاف إلى ذلك ما لكثير من أفكاره من أهمية اقتصادية معاصرة . وقد قال فيه مؤلفه : «ولم يكن فيه الإييان كيفية الاصلاح للنقود وأنواع المعاملات ورفع المغارم والكلف والجبايات ومنع التطفيف في الموازين وأنواع الاختلاس والحوادث الموجبة للنقص في الأموال ووجود السياسة بضبط الأحوال وصيانة الدماء والاعراض والأموال لكان في ذلك غنى وكفاية»^(٤) .

بعد هذا التمهيد الموجز ندخل في استعراض وتحليل ماقدمه الاسدي في كتابه من أفكار وآراء ومقترحات .

تدهور الوضع الاقتصادي

(أبعاده وجوانبه ثم أسبابه)

نظرة تاريخية :

قام الاسدي باستعراض مجمل للأوضاع الاقتصادية لمصر ولبعض البلاد الاسلامية عبر التاريخ مستهدفاً بذلك أولاً التمهيد لدراسته وثانياً وهو الأهم البرهنة

(٤) ص ١٨٠ .

من خلال هذا العرض التاريخي على صحة تشخيصه للمشكلة وما يراه من علاج لها .
وبعبارة أخرى فإن الاسدي بهذا التمهيد إنما يذلل على صحة القضية التي أقام عليها
دراسته وهي أن للعمران وللخراب عوامل ترجح في المقام الأول إلى العامل السياسي
أو موقف الدولة من النشاط الاقتصادي^(٥) . كذلك فقد استهدف البرهنة على صحة
منهجه العلمي القائم على مبدأ السببية ومبدأ الاطراد^(٦) .

وقد استعرض بإيجاز شديد ما كان عليه ذو القرنين من عدل وحسن سياسة وحرص
كامل على عدم تخريب ما فتحه من بلدان ، كذلك الحال بالنسبة لكسرى ولبعض
ملوك مصر القدامى . ثم أشار إلى ما كان عليه الحال من حسن ورخاء زمن الخلافة
الراشدة وخلافة بني أمية وبني العباس ، وأشار بصدد ذلك إلى ماتناقلته الوثائق عن
مقدار الانفاق الحكومي وضخامته وتنوع مجالاته ونفس الحال بالنسبة للدولة الفاطمية
والدولة الطولونية وغالب أيام الدولة الايوبية .

ثم بدأت الأمور تأخذ مجرى مغايرا خلال الدولة المملوكية إلى أن بلغ الأمر مبلغه
من السوء في عصره الذي عاش فيه^(٧) .
ومعنى ذلك أنه يمكن القول إن هذا الاستعراض التاريخي للتطور الاقتصادي قد
أدى إلى الخروج بنتيجة مفادها أن الوضع الاقتصادي هو دالة في نوعية الاداء السياسي
والاجتماعي .

ونلاحظ على هذا العرض مايلي :

- ١ - ماكان عليه المؤلف من اتساع معرفة ، ومن إنصاف وموضوعية ، فلم يحمله
اختلاف العقيدة على أن يحيد عن الموضوعية ، وقد تجلّى ذلك من خلال عرضه
لتجارب الحكام غير المسلمين .
- ٢ - كذلك فقد تجلّت كراهية الاسدي الشديدة للتخريب والافساد وحرصه واهتمامه
الكامل بالعمارة والتنمية .

(٥) ص ٨٥ .

(٧) ص ٧٨-٥٣ .

(٦) ص ٧٨ .

٣ - يؤخذ عليه إخفاقه في بعض الحالات في التعرف الصحيح على دلالة بعض الظواهر والسلوكيات . فقد فهم في الاسراف والبذخ الانفاقي الحكومي في بعض الأزمنة أنه دليل على العمارة والتقدم وحسن السياسة .

ونحن نسلم مع الاسدي فيما لدى تلك الظواهر من دلالة على الوفرة والرخاء ، إلا أن لديها دلالة ضمنية أخرى قد تكون أخطر بكثير وهي انحراف السلوك الحكومي وعدم الرشد في الانفاق العام ، ولم يتنبه الاسدي إلى هذه الدلالة ربما لأن آثار السلبية لم تكن قد ظهرت بعد ، لكن ذلك لاينغى أنها في حد ذاتها أحد عوامل الفساد والخراب ظلت تتراكم وتستفحل إلى العصر الذي عاش فيه والتي انبرى لكشفها ومحاولة علاجها .

أبعاد المشكلة وجوانبها :

ذكرنا أن المشكلة التي انبرى الكاتب لدراستها هي فساد الأوضاع الاقتصادية ممثلة في تدهور الانتاج وارتفاع الأسعار وحدة التفاوت في الدخول وكثرة المجاعات والوفيات وهروب السكان والأيدي العاملة .

معنى ذلك أن الفساد نفشى في مختلف مجالات وضروب الحياة من ذلك :

١ - الفساد المالي . وقد تبدى ذلك بوضوح من المظاهر التالية :

(أ) عدم الاهتمام بالإيرادات العامة الشرعية^(٨) .

(ب) انتشار أدوات إيرادية غير شرعية مثل المكوس والضرائب المختلفة والتي كانت تفرض بغير ضابط من شرع أو عقل^(٩) بل كان الحامل عليه كثرة النفقات العامة غير الرشيدة .

(٨) وفي ذلك يقول : « أول الحوادث أهمل ما يؤخذ من المال على وجهه ، وتجديد أساء لأموال تؤخذ على غير وجهه . . فاما المال الحلال فهو ما يؤخذ بحقه ويصرف على مستحقه من خراج الأراضى والبلدان بعد ما يجب من العمارة وتأمين الرعايا ، وقسم الغلال بالحق ، واستخراج الزكاة والجوالى - الجزية والعشر والخمس بالشرع . . . » ص ٧٨ .

(٩) يقول : « وأما المال الحرام فهو ما استخراج بخلاف ذلك على غير وجه الحق حسبما وضعوه من الرسوم والخدم

(ج) عدم الاهتمام بالانفاق العام المنتج والرشيد، فقلت إلى حد كبير النفقات الاستثمارية لاسيما في القطاع القائد في ذلك العصر وهو القطاع الزراعي، فلم تكن الدولة بعلميات الإصلاح واستصلاح الاراضى ومشاريع الري مما ترتب عليه نقص لانتاج الزراعي ومن ثم تدهور الناتج القومي .

هذا الفساد المالي ترتب عليه قلة المعروض من جانب وزيادة التكاليف نتيجة لاضافة المكوس والضرائب المختلفة كعناصر تكلفة على أسعار السلع من جانب آخر. ومن اللافت للنظر أن الاسدى سمي تلك السلوكيات المالية باسمها الصحيح وهو الفساد، لأن كل ما يرتب خرابا ونقصانا لل عمران وتدهورا للمستوى الاقتصادي يعتبر فسادا .

ومن المثير للاهتمام في موقف الاسدى حيال تلك التصرفات ما أشار إليه من بعد تحليلي وسياسي هام وهو أن الأثر الأولى لهذه الضرائب الظالمة ربما بدأ على أنه مزيد جباية وإيراد لكنه في حقيقته ومن حيث آثاره التراكمية هو تخريب ونقصان^(١٠) .

٢ - الفساد الاقتصادي . بمعنى إهدار حقوق الملكية العامة والخاصة وعدم حماية مصادر الثروة والحفاظة عليها، خاصة الاراضى الزراعية، فلقد أخذ الكثير من المسؤولين يعبثون بأموال الدولة، ومن المعروف أنه في ظل الدولة المملوكية كانت معظم أراضى مصر ملكا للدولة لا للأفراد^(١١) ومع أن ذلك غير صحيح من الناحية الشرعية في حد ذاته إلا أن الذى يعنيننا هنا هو سوء تصرف الدولة في تلك الممتلكات القائمة على غير الحق، حيث أخذ المسؤولون في الدولة يوزعون

الموضوعة في كل ديوان، ومارتبوه وأجروا به العوايد التى ما أنزل الله بها من سلطان مثل الموجبات - ضريبة التبادل - والحقوق التى لاحق فيها، والمكوس المحرمة» .. ص ٧٩ .

(١٠) يقول : «وفي الظاهر أن هذه الأموال المحصلة بهذه الوجوه الخبيثة مصالح للسلطان ومعونة للأعوان، وفي الباطن إنها هى فساد وظلم وتخريب ...» . ص ٧٩ .

(١١) ينظر في ذلك د. إبراهيم طرخان، مرجع سابق ص ٥٩ . د. سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م ص ٢٨٣ .

منها على الموظفين والمقررين دون وجه حق دون أن يعود على بيت المال أى عائد، مما ترتب عليه ضياع حقوق الدولة ووقوع النظام بين الأفراد على نطاق واسع وحرمان وضياع من لهم حقوق في بيت المال، وأصبح دخلهم من بعض الأوقاف التي أهمل عمرانها وشاع الخراب فيها لسوء ظن القائمين عليها بطول البقاء .

وقد مثل الاسدي لتلك التصرفات بأمثلة عديدة نذكر منها مثالين يدلان على مدى جسامته الانحراف من جهة وعلى وعيه الكامل بدلالاته الضمنية السيئة من جهة أخرى. يقول: «قرية لبيت مال المسلمين، من خراجها يمكن إعطاء عشرة جنود مايكفيهم هم وعائلاتهم، يقطعها ولي الأمر لبعض المقررين، دونها عائد يعود على بيت المال . . . وبدلا من ذلك لو حوفظ على عائد تلك القرية، وأعطى فلان كفايته من بيت المال حسب الضوابط الشرعية لكان خيرا»^(١٢). ثم يضرب مثلاً آخر باقتطاع أرض لبيت المال واعطائها لشخص ما سرعان ماتصير ملكا له وقد يقوم بوقفها فتدخل في ديوان الوقف وسرعان مايخرب لسوء العمارة، ويتناول الزمن يصير ملكا لاحد الناس دون وجه حق، ومعنى ذلك ضياع املاك بيت المال وضياع أموال الوقف. ومن خلال حديثه عن تلك التصرفات يتضح أنها لم تكن مجرد تصرفات فردية بل هي ظاهرة عامة^(١٣).

٣ - فساد السياسة التجارية : وقد ظهر الفساد أيضا في مجال تجارة الخارجية فقد قامت الدولة بفرض العديد من الضرائب والرسوم، كما لقي التجار الكثير من الصعاب والعقبات^(١٤) وقد ترتب على ذلك قلة الواردات وانكماش حجم التجارة الخارجية وهروب المستثمرين وسوء سمعة مصر الاقتصادية في الخارج، ومعنى تحليله هذا بلغة معاصرة أن الحرص على بعض الايرادات (الضرائب) أدى إلى التدني الكبير في الحصيلة وفي تدهور مستوى الاقتصاد القومي^(١٥).

(١٢) ص ٨١ وما بعدها .

(١٣) ص ٨٢ .

(١٤) ص ٨٣ .

(١٥) ص ٨٤ .

٤ - الفساد الإداري والحكومي . لقد تفشى الفساد في الجهاز الإداري عامة ولا سيما تلك الوظائف ذات الصلة بالقطاع الاقتصادي حيث كانت هذه المناصب تباع وتشتري ، كما صارت مصادر قوة ونفوذ وامتيازات اقتصادية لدرجة أن صار بعض متقلدي تلك الوظائف يفرضون ضرائب لا للدولة ولكن لأنفسهم وقد حلل الاسدي تلك الظاهرة فاعتبر سياسة الأجور مسؤولة ولو جزئيا عن تفشي هذا المرض حيث الكثير من الموظفين لا ينالون أجورا أو ينالون مالا يكفيهم مما يجعلهم يحصلون على ذلك من طرق غير مشروعة ، ونادى بضرورة القضاء على ذلك من خلال سياسة أجرية عادلة^(١) .

تفسير المشكلة وتحديد أسبابها :

بعد أن استعرض الاسدي أبعاد ومظاهر المشكلة القائمة أخذ في بيان عواملها ومسبباتها .

ومبدئيا نلاحظ أن هناك تداخلا كبيرا بين مذكره من جوانب ومظاهر ومذكره من عوامل وأسباب التي أطلق عليها تعبير «موجبات الخلل» والأمر يسير، فالشيء، الواحد قد يكون بمنظور مامظها أو بعدا من أبعاد الظاهرة وهو في الوقت نفسه وبمنظور آخر قد يكون سببا من أسبابها وكثيرا ما وجدنا مثل ذلك في أدبيات التخلف والتنمية، فهناك خصائص أو مظاهر التخلف، وهى لدى الكثير من الكتاب أسباب وعوامل للتخلف . وفي ضوء ذلك يمكن تناول عوامل وأسباب المشكلة «موجبات الخلل» بعد أن تناول ما أطلق عليه الحوادث التي جسدت الفساد .

١ - إهمال العمارة :

ماذا يقصد الاسدي بالعمارة؟ وبالإهمال الذي حدث فيها؟ وكيف كان ذلك سبباً في ظهور واستفحال مشكلة الاقتصاد المصرى في ذلك العصر؟ العمارة عند الاسدي هى «استنباط - استصلاح - الأراضي وحفر الخللجان والترع وإزالة الموانع والشواغل

(١٦) ص ٨٢ - ١٣٨ .

المضرة للزروع في الأراضي والبقاع، واصلاح الجسور والقناطر، وتعديل مصارف
المياة ومسيلاته في كل قطر ودائر، حسبما جرت العادة من صدر الاسلام إلى حين
حدوث الفساد بالتدريج على مر السنين والأيام»^(١٧) .

معنى ذلك أنه يفهم العمارة على أنها القيام بكافة الأعمال اللازمة لتطوير وتنمية
الزراعة، ولاشك أن تلك نظرة سليمة في ضوء طبيعة الاقتصاد المصرى آنذاك .

والاهمال الذي حدث تجسد في عدم قيام الدولة بواجبها تجاه الجهاز الذي يتولى
تلك المهام، ويبدو أن الحكومة كانت تكره الناس وتجبرهم على القيام بتلك الأعمال
على وجه السخرة، وقد تعجب - بحق - الاسدي من امكانية حدوث عمارة في ظل
تلك الأوضاع المتردية فيقول: «وأى عمارة تبقى وتصلح مع الاكراه والأجبار والظلم
للعباد!!!»^(١٨) .

وهكذا أصبح الاهمال في العمارة عنصرا من عناصر الوضع الاقتصادي المتردي وهو
بذاته سبب فيه، كذلك الحال بالنسبة للظلم والعدوان الحكومي على أموال الناس
وكرامتهم .

٢ - اضطراب الأمن :

عاشت مصر في تلك الحقبة الكثير من الفتن والاضطرابات، وقد تمثل جانب كبير
منها في سطوة وعبث العربان والبدو والمطرودين الذين مارسوا علميات السلب والنهب
والتخويف والارهاب للمزارعين وغيرهم على أوسع نطاق . وقد هيا لذلك وأعان عليه
سوء الموقف الحكومي وعدم تحقيقه للعدالة بين الناس قوتهم وضعيفهم مما اضطر
الكثير من الفلاحين إلى ترك الفلاحة وبلادهم، وهروهم إلى البادية والشعاب
منضمين إلى أهل البوادي مكونين معهم جماعات سطو ونهب من الذين احتلوا
أراضيهم عنوة، مدفوعين بقسوة العيش في الصحراء مع الحقد الكبير على من ظلوا في

(١٧) ص ٩٣ .

(١٨) ص ٩٣ .

أرضهم وديارهم ، وقد ترتب على ذلك قيام الحكومة بمواجهتهم والانشغال معهم في مطاردات ومنازعات . وهكذا عاش الفلاحون بين شقى الرّحا، ظلم وإهمال الحكومة من جهة وسطو ونهب هذه الفئات الخارجة من جهة أخرى مما كان له أسوأ الأثر على الانتاج الزراعي . وهكذا يقترب الاسدي في بحثه من أسلوب التحليل الحركي فالاهمال أوجد الفتن واضطراب الامن الذي عمق بدوره من الاهمال والخراب^(١٩) .

٣ - الفساد الإداري :

شاع الفساد في الجهاز الحكومي حيث انتشرت الرشوة وأصبح التوظيف رهين دفع الرشوة من جهة، ويقوم على عدم دفع أجر من جهة أخرى، بل على الشخص الذي يريد العمل أن يدفع مبلغا يسمى «بدلا» على أن يسترده مما تحت يده من اقطاع بالظلم والعسف . كذلك شاع التواطؤ والتحالف بين الجهاز الحكومي وأصحاب الجاه والمال والظلم والعدوان، بحيث أصبح الظلم يحدث عياناً لا يجروء أحد على الشكوى منه، الأمر الذى اضطر الضعيف إلى الاحتياء بالقوي نظير دفع مبلغ معين من المال^(٢٠)، مما يذكرنا بما كان يحدث في أوروبا في عصور الاقطاع^(٢١) .

٤ - فساد النظام النقدي والمكايل والاوزان :

يقول الاسدي : «أن من أعظم الأسباب في حدوث هذه الحوادث وهذا البلاء الموجود حصول الاهمال والتفريط في اصلاح المكايل والموازين والنقود^(٢٢)» وقد أسهب في الحديث عن النقود وأهمية صلاحها وكيفية ذلك مع بيان شاف لما اعتراها من فساد،

(١٩) ص ٩٤ .

(٢٠) ص ٩٥ .

(٢١) انظر في ذلك :

- روبرت ل. هيلبرونر، كيف تصنع المجتمع الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة الوعي العربي ص

٨٣ .

- د. اسماعيل هاشم، مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية ١٩٧٥ ص ٣٤ وما بعدها .

(٢٢) ص ١١٥ .

وسوف نعرض لذلك مفصلاً في فقرة قادمة ، ولكننا هنا نؤكد على مراكز عليه الاسدي من أن في فساد النقود دخول الخلل في المعاش والنقص في الأموال والمعاملات .

ولم يقف الأمر عند فساد النظام النقدي بل فسد معه نظام المكايل والاوزان الأمر الذي افسد جهاز التبادل . ويرجع الاسدي شيوع هذا الفساد في الكيل والوزن إلى عاملين يرجعان في النهاية إلى الدولة أو الحكومة وهما :

تقصير عامل الحسبة ، والفساد النقدي الذي تمثل في عدم القيام بسك النقود على الوجه الاكمل من حيث الوزن والشكل والجودة ، ومن ثم ظهور العديد من القطع النقدية التي تحمل اسما واحدا ولكنها تختلف فيما بينها في كل شيء . مما كان له أسوأ الآثار على حجم المعاملات والحفاظ على حقوق الناس وبيت المال^(٣٣) . وسوف نعرض لذلك بالتفصيل عند الحديث عن الاصلاح النقدي حرصاً على ترابط الأفكار وعدم تكرارها أو بترها .

هذه هي أهم أسباب ظهور واستفحال المشكلة الاقتصادية التي جثمت على صدر المصريين روحاً طويلاً من الزمن متجسدة في تدهور الوضع الاقتصادي تدهوراً بالغاً .

ولنا عدة ملاحظات على أفكار الاسدي هذه نذكر منها :

- (أ) تجلّ بوضوح مبدأ السببية في تحليله لهذه الظواهر الاقتصادية فالواقع القائم له علله وعوامله وأسبابه ، ولم يكن هكذا عبثاً أو مصادفة^(٣٤) .
- (ب) ظهر كذلك بوضوح أن المشكلة وإن تجسدت في مظاهر اقتصادية إلا أن عواملها في مجملها خارج الدائرة الاقتصادية ، فهي عوامل سياسية وإدارية واجتماعية في المقام الأول . والاسدي بذلك يتفوق على عصره بكثير بل يتفوق على اقتصاديين معاصرين إذ يرجعون التخلف الاقتصادي إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية المحصنة مثل ندرة رأس المال أو الموارد . . . الخ . بينما

(٣٣) ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٣٤) ص ٩٦ .

الاسدي يذهب إلى أن القضية في تحليلها الأخير هي سوء استخدام المتاح وليس ندرة المتاح، كما ينادي بذلك اليوم الفكر الانهائي الرشيد^(٢٥)

خطة الاصلاح

من الأشياء التي يحسها القارئ لكتاب الاسدي استخدامه الجيد للمنهج العلمي فقد بدأ بتشخيص وتحديد المشكلة من جوانبها المختلفة ثم قام بتحليلها وتفسيرها من خلال ما رآه لها من عوامل وأسباب، وأخيرا قدم رأيه في علاجها .
معنى ذلك أننا أمام عمل علمي متكامل من حيث المنهج بغض النظر عن محتواه المعرفي .

ماذا قدم الاسدي من علاج؟

لقد كان موفقا كل التوفيق في تقديم خطة إصلاح تركز على عناصر متعددة، وكما وفق في تشخيص وتفسير المشكلة حيث أبرز لها كثر من عامل، أى أنها ليست احادية السبب، وهذا في حد ذاته منهج وتحليل علمي سليم في المجالات الاجتماعية، كما وفق في هذا وفق في تقديم خطة تحتوى على أكثر من عنصر، وفيما يلي عرض لما قدمه .

١ - الاصلاح السياسي :

يعد الاسدي أحد أقطاب مدرسة الاصلاح في مصر في عصره ومعه في ذلك المقريري وابن شاهين وغيرهم . ونظرا لما وصل إليه الحال من بالغ السوء خاصة في المجال السياسي الذي هو لذي هذه المدرسة ولدى غيرها من المحققين أس البلاء كله وعلة الفساد الأولى في كل المجالات لذلك انبرى هؤلاء داعين للاصلاح السياسي كاشفين عنوات النظام القائم مبرزين مسؤوليته الكبرى فيما حل بمصر وماجاورها من

(٢٥) ينظر في ذلك :

فساد وخراب . وقد قال في ذلك المقرئ قوليته : «اعلم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد»^(٢٧) .

ويمكن القول إن العامل السياسي احتل مكاناً بارزاً لدى أقطاب هذه المدرسة خاصة الاسدي ، الذي يمكن اعتبار كتابه هذا بل وكتبه الاخرى متمحورة حول هذا العامل . وربما لأول مرة في الكتابات الاسلامية يمثل هذا العامل تلك الأهمية وينال هذه العناية التي لم تقف عند حد إبراز أهميته بل تجاوزت ذلك ببعيد معتبرة آياه هو المسؤول الأول عما حل بالعالم الاسلامي من بلايا ونكبات .

ماذا قال الاسدي حيال هذا العامل ؟ .

ذهب الاسدي في أهمية العامل السياسي إلى حد اعتبار وجود الحاكم سبباً للتمدن والاجتماع^(٢٨) . ثم أخذ في الكلام على مهام الحاكم وواجباته وأرجعها إلى نشر العدل وتفقد الرعية وعمارة البلدان وحسن توزيع الدخول وبين أنه ما وجد الحاكم وحق له السمع والطاعة فإن عليه أن ينهض بواجباته هذه على خير وجه ، مستخدماً في ذلك أرشد الاجراءات والسياسات . وأشار في ذلك إلى أهمية تواجد سياسات وخطط طويلة الاجل تحدد مسارات العمل والإصلاح^(٢٩) .

ومن الأمور المثيرة للاهتمام تركيزه على مصطلح اسلامي معتبراً إياه جماع الخير في باب السياسة ، إنه مصطلح «التفقد» وقد استخدم الاسدي هذا المصطلح بكثرة وهو بصدد بيان مهام الحاكم ، وقد اقتبس هذا المصطلح من القرآن الكريم . قال تعالى :

﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْيَ هَذَا مَا كَانَ مِنْ الْغَائِبِينَ ﴾

لافتا النظر إلى مغزى معرفة سليمان عليه السلام بغياب هدهد واحد من ملايين الطيور ، وكيف سأل وتحري عنه ، ويقول ان القرآن بذلك بين للحاكم مهامه وهي تفقد الرعية^(٣٠) .

(٢٦) اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٤ مطبعة لجنة البيان والتأليف والترجمة .

(٢٧) ص ٨٨ .

(٢٨) ص ٨٦ .

(٢٩) ص ٤١ .

ولم يقف الاسدي في ذلك عند حد العموميات ومجرد النصائح والتوجيهات بل بين كيف يكون التفقد . أى أنه حدد بوضوح كيف يكون التفقد فأشار إلى جانبين - أولا : تفقد الجهاز الحكومي من أعلاه إلى أدناه . وثانيا : تفقد الرعية . فيما يتعلق بمسؤوليته تجاه الجهاز الحكومي عليه أن يطبق بكل جدية مبدأ الثواب والعقاب على الكبير والصغير والداني والقاصي ، ولا يقف عند مجرد العزل بل يقترن بانزال العقاب المناسب ، وعليه من جهة أخرى التحري الدقيق في شغل الوظائف ، كما أن عليه أن يصلح من سياسية المرتبات والأجور ، إذ فسادها مصدر شرويل^(٣٠) .

أما ما يتعلق بتفقد الرعية فعليه بحسن النظر في أحوالهم من حيث المعيشة والأمن ، وعليه مسؤولية كبرى تتمثل في تحقيق العمارة وانجاز التنمية ، خاصة في القطاع الزراعى ، من خلال توجيه المزيد من النفقات الاستثمارية لهذا القطاع ، وحسن معاملة الفلاحين ، وتأمينهم من كل خوف^(٣١) .

٢ - الاصلاح النقدي :

إنه لشىء حسن كل الحسن أن يهتم الأسدي وقرناؤه بالمسألة النقدية هذا الاهتمام البارز في وقت كانت فيه أوربا لاتعرف من أمر الاقتصاد ناهيك عن أمر النقود إلا النزر اليسير ، وحسنا أن يشير أقطاب هذه المدرسة بأصابع الاتهام إلى العام النقدي معتبرين اياه أهم خرق وقع في ثوب النظام القائم . كما أنه من أهم وأخطر العوامل في استفحال مشكلة الاقتصاد المصري في عصورهم . وفي ذلك يقول الاسدي : «إن من تقصير السياسة فساد النقود ، وفي فساد النقود دخول الخلل في المعاش والتقص في الأحوال والمعاملات^(٣٢)» ومع أن المقريري قد سبق الاسدي بإثارة هذه القضية على

(٣٠) ص ٨٩ .

(٣١) وفي ذلك يقول الأسدي : « . . وأما مايتعلق القسم الثاني فالأمر بالعمارة واستنباط الأراضي ، وإزالة الشواغل . والنظر في عمارة كل ماهو ميسور وعاطل والرفق بالزراع والتقوية لهم بالبذار والبقر ومايصلح لهم من الآلات والمؤن والمتاع . ومنع من يعتدى عليهم . وإزاحة ضررهم ، وإسداء المعروف إليهم» . ص ٩٠ .

(٣٢) ص ١١٦ . ويقول أيضا : «إن النقود من الأسباب الضرورية للمعاش وجو المنافع» ص ١١٨ .

نطاق واسع في كتابه «إغاثة الامة» إلا أن تناول الاسدي لها كأن هاما لما قدمه من جديد بحيث يسد النقص الذي تركه المقرزي ، وبجهدهما معا يمكن القول أنه قد تم في هذا العصر استكمال دراسة نقدية على مستوى طيب يمكن لها أن تسهم في علاج مشكلة الاقتصاد المصري عامة والمشكلة النقدية خاصة .

ماذا قدم الاسدي في هذا الموضوع؟ وماهو الجديد الذي أضافه على ما قدمه المقرزي؟ .

تناول الاسدي في دراسته للنقود هذه العناصر، أهمية النقود في المجتمع، ومدى الفساد الذي اعترى نظامها، والمساوىء المترتبة على ذلك، ومايراه من علاج لهذا الفساد مثيرا إلى آثاره الايجابية .

أهمية النقود :

يقول الاسدي في ذلك: «وجود النقود من الذهب والفضة سبب لقوام العالم في هذه الدار، وعله للاجتماع في المدن والقرى والامصار، لأن بهما تحصل المعاوضة والقدرة على بلوغ الأوطار ونيل مازين لهم من المحاسن الموجودة في هذه الدار فإن اقتدر أحدهم على تحصيل القدر الكبير من العين - النقد - تمكن من استكثار القنية. . .»^(٣٣) يتضح من هذه الفقرة مدى مايوليه الاسدي للنقود من اعتبار يصل إلى

(٣٣) ويلاحظ أن الاسدي في معرض حديثه هذا قد أشار إلى حاجات الإنسان الأصلية ووظيفة كل منها وكيفية اشباعها من خلال التجمع والتعاون وتقسيم العمل، ثم بين أن ذلك كله يتوقف على تواجد وسيلة جيدة لأجراء المبادلة، ومن ثم تبدو أهمية النقود. ويحسن هنا أن ننقل نص عبارة الاسدي مع طولها لاهميتها يقول: «الإنسان محتاج إلى خمسة لوازم، لم تزل لذاته تلازم، أولها الغذاء لقيام البنية وبقاء الصورة. وثانيها شرب الماء ليل الصدى والارقواء وتبويه الغذاء. وثالثها الملابس لوقاية الجسم من الجرح والبرد ومن الأفات، ولتمييز المراتب بأصناف الملابس. ورابعها المأوى للاستقرار والتمكن ولستر الأحوال عن الأعين. وخامسها التأهل المناسب من النساء للمجالسة والمؤانسة واتصال الحركة. . . فصار الانسان مفتطرا بمقتضيات هذه اللوازم إلى تحصيلها واعدادها. ولا بد له من السعى في أسباب وجودها واستمدادها وامدادها :

قال تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ . . .

حد جعلها سبباً لقيام وانتظام هذه الحياة والتجمعات البشرية على اختلاف نطاقها. والأسدي في هذا القول ليس مبالغاً، ألم يقل الاقتصاديون الغربيون أن النقود إحدى كبريات المخترعات في التاريخ!! كذلك فقد أشار إلى أهم الوظائف الفنية للنقود من أنها وسيط للمبادلة ومقياس للقيم، ذكراً بعض خصائصها وهي القوة الشرائية العامة مخالفة بذلك السلع والخدمات^(٣٤).

الفساد النقدي :

المعروف أن النظام النقدي الذي كان سائداً هو النظام المعدني المرتكز على قاعدة الذهب وقاعدة الفضة، فكانت النقود من الذهب ومن الفضة إضافة إلى العملات المساعدة من المعادن قليلة القيمة .

والقاعدة المتبعة أو التي كان من المفروض اتباعها قاعدة المسكوكات الذهبية والفضية، بمعنى وجود قطع نقدية محددة المقادير والأشكال والقيم، لكن ما كان قائماً فعلاً غير ذلك تماماً، فلم يكن هناك وزن موحد لوحدة النقد من دينار أو درهم ولا شكل موحد وجودة ثابتة، بل يمكن القول إن لكل وحدة نقد في ذاتها وزنها وشكلها وجودتها، مع اتفاقها مع غيرها من وحدات النقود الأخرى في الاسم .

فجميع يطلق عليه دينار أو درهم مثلاً لكن ما الوزن وما الشكل وما الجودة؟ لا يتفق في هذا دينار مع دينار ولا درهم مع درهم . يقول الاسدي : « . . . من إطلاق التعامل بالفضة المضروبة - المسكوكة - بالضروب المختلفة في المقادير والقطع والأوزان، والمختلفة في النقوش والتصوير والتدوير والكمية والكيفية والتحرير

ولما كان الانسان عاجزاً بذاته عن تحصيل كل هذه اللوازم من وجوه أسبابها، ويعسر عليه أن يباشر كل احوال من كل ابوابها صرف الله سبحانه وتعالى كل جماعة من اشخاص نوعه في سبب من الاسباب ليحصل التعاون والتعاقد من كل أبناء النوع على سداد الخلة من كل وجهة وباب . . . وأقام الله تعالى عليهم السياسات الحكيمة والفعلية المقيدة بالاحكام الشرعية في كل الأحوال واللوازم لئلا يتعدوا الحدود في الأفعال إلى المآثم والجرائم، وجعل بينهم المعاوضة بالنقود» . ص ٤٢ .

(٣٤) ص ١١٥ .

والتعديل والهندام»^(٣٥). في ظل الفوضى النقدية كيف يجري التعامل وكيف تتم المبادلات وكيف تتساوى الواجبات وتدفع الحقوق!!! يقول الاسدي «... إن وقع الاهمال في ذلك، ووضع مايعمل منها على غير هيئة صحيحة ولاهندام ولاتدوير، بل على مقادير مختلفة في الاشكال والاوزان فهي من أعظم الاسباب في التطفيف والخسران ودخول الخلل»^(٣٦) وقد يقال: إنه في مثل تلك الحال يجري التعامل بالوزن لا بالعدد على نظام المسبوكات، وأذن فلاضير. ولكن الاسدي رد على ذلك ردا شافيا إذ يقول إن التعامل النقدي بالوزن في ظل هذا الواقع لم يعالج الأمر بل زاده سوءا وفتح المزيد من أبواب الفساد والاختلال حيث تمكن الصيارفة من لحاق أكبر ظلم بالناس حيث يغشونهم في الوزن بأن يأخذون منهم بصنح وموازين زائدة ويدفعون لهم بصنح ناقصة فيقع الظلم، كذلك فقد فتح الباب أمام غش الفضة وخلطها بمعادن رديئة، مما جعل الناس يهربون من التعامل بالفضة، كذلك الحال في الفلوس المصنوعة من النحاس، ومع أن الفساد قد لحق بالذهب أيضا إلا أنه كان بالفضة أشد مما جعل الناس يمتنعون عن التعامل بالفضة فزاد الطلب على الذهب وزاد ثمنه. وإذا أكرهوا على العامل بالفضة أو بالنقود الفاسدة «توقفت الأحوال وضاعت الأموال وتغيرت الاسعار وحصل التنازع»^(٣٧).

مايراه من اصلاح نقدي :

ذهب الاسدي إلى أن إصلاح النقود يكون بـ«حسن إقامتها وتعديلها وتناسبها في أعدادها وتشكيلها، وتصحيح تدويرها وهندامها وتقرير قيمتها وأوزانها. فإن تعامل الناس على حساب عددها صح، وتطابق على أوزان القيمة لها، وإن وزنها طابق ذلك العدد الوزن المفروض لها، فلا يحصل فيها اختلاف ولااجحاف»^(٣٨).

(٣٥) ص ١١٦ . (٣٦) ص ١١٨ . (٣٧) ص ١١٨ . (٣٨) ص ١١٩ ، ١٢٠ .
 (*) يلاحظ أن الاسدي يؤكد على ضرورة العودة إلى ما كان عليه الحال سلفا في ضرب النقود حيث كان الدينار يزن المثقال تماما وكذلك الدرهم يزن درهما تماما ومعنى ذلك أن اسم الدينار واسم الدرهم مآكان يطلق إلا على مازنته دينارا أو مثقالا تماما وما كان زنته درهما . وهذا يستوى الحال في العام ل العدد أو الوزني فيمكن أن تأخذ خمسة دنانير مثلا عددا ويمكن أن تأخذهم وزنا ولاخلاف بين هذا وذاك . انظر ص ١٢٥ .

أى أنه لابد من ضبط الوحدات النقدية وتمثيلها في الوزن والشكل والمعيار، بحيث لا يغير درهم درهما في شيء من ذلك .

وقد اقترح أن تتدرج الوحدات النقدية القضية على النحو التالي : درهم، نصف درهم، ربع درهم، ثمن درهم، لتسهيل المبادلات حسب قيمتها وما هو متوفر منها . وأكد الاسدي على أهمية أن يكون «كل من هذه الاصناف الأربعة معتدل التدوير صحيح النقش من الوجهين، فإذا عددنا مائة درهم مثلاً ووزناها وجدناها وزن مائة درهم على التحرير، وإذا أخذنا وزن مائة درهم ثم عددناها وجدناها مائة مطابقة لذلك التقدير . وكذلك القول في الانصاف والارباع والاثمان، أوزانها مطابقة لعددها، وعددها مطابق لوزنها»^(٣٩) .

وبالنسبة للوحدات النقدية الذهبية فقد ذهب الاسدي إلى ضرورة تدرجها هي الأخرى من مثقال لنصف لربع . ورأى أن يكون وزن المقال درهما ونصف تماماً ويكون المثقال وزن ٢٤ حبة كاملة، وبذلك يطابق العدد الصحيح الاجزاء من غير كسر ولا خلل^(٤٠) .

ونادى الاسدي بضرورة إصلاح الفلوس أو العملات المساعدة مؤكداً على أن تضرب من النحاس الأحمر الجيد الخالص مدورة تامة التدوير معتدلة التقدير متدرجة إلى فئات ثلاث، درهم ونصف وسدس، أما الدرهم فيكون له من النحاس وزن ثلاثة دراهم من الفضة وأما النصف فيكون وزنه من النحاس وزن درهم فضة ونصف، وأما السدس فيكون وزنه نصف درهم، وهو أصغر الفلوس ويستخدم في المعاملات قليلة الأهمية^(٤١) .

هذا عن إصلاح النقود من حيث سكّها، وهناك جانب آخر هام تحدث عنه وهو سعر الصرف بينها أو نسبة التبادل . ومعروف أنه في ظل النظام المعدني المزدوج تحتل

(٣٩) ص ١٢٠ .

(٤٠) ص ١٢٩ .

(٤١) ص ١٣١ .

هذه المسألة أهمية خاصة، وعدم مراعاتها يحدث اختلالاً كبيراً في النظام النقدي .
ذهب الأسدي إلى أن يكون سعر الصرف بين الدينار «المثقال» والدرهم الفضة هو ١ : ٤٠٠ ، يقول : «ويجهر النداء بأن المثلقال بمبلغ اربعمائه درهم ، والنصف بمبلغ مائتى درهم ، والرابع بمبلغ مائه درهم . والفائدة في ذلك كثيرة واضحة من غير خلاف في ذلك ولا أجحاف»^(٤٠) .

وبالطبع فقد طالب أن تجمع وحدات النقود المطروحة في التداول ويعاد ضربها بها من قيمة حقيقية من غير نقصان ولا ظلم لأحد^(٤١) .

هذا مقدمه من مقترحات لاصلاح النقود ولم يفت عليه أن يشير إلى الآثار الايجابية المترتبة على هذا الاصلاح ومن ذلك :

(أ) سهولة التعامل وانتفاع الناس : ومرجع ذلك معلومية كل من الوزن والعدد، وسواء على الفرد أن يتعامل عدداً أو وزناً لاضير عليه فن ذلك . . . يضاف إلى هذا عدم وجود التطفيف من الموازين ، كذلك فإن الفقير يجد غالباً من يتصدق عليه بالنصف والرابع والثلث وكذلك الانفاق على الاولاد ، ولا تتوقف المبادلة على وجود الميزان^(٤٢) .

(ب) عدم امكانية غش العملة : وذلك أن العملة المغشوشة وإن تماثلت مع الصحيحة في بعض المواصفات إلا أنها لا بد وأن تخالفها في واحد أو أكثر من المواصفات . وبعبارة أخرى هناك مواصفات لا بد من توافرها كاملة وهي كمال الاستدارة والوزن المحرر والنقش الكامل . والوحدة المغشوشة وإن شابهت الصحيحة في بعضها إلا أنه من غير الممكن مشابقتها فيها كلها حيث إن المغشوش لا بد أن يكون أكبر في الحجم وذلك إضافة إلى المخالفة في اللون والطعم والرائحة^(٤٣) .

* مايفهم من كلام الاسدي أن هذا سعر الصرف بين الذهب والفضة . وهذا محل نظر وتحفظ ويعتقد الباحث أن

ذلك هو سعر الصرف بين الدينار الذهبي والدرهم من الفلوس ص ١٢٩ .

(٤٤) ص ١٢١ .

(٤٣) ص ١٢٠ .

(٤٢) ص ١٢٤ ، ١٣٢ .

(جـ) سلامة التصرفات المالية، إيرادا وإنفاقا: فكل مكلف يعرف بالضبط مقدار ماعليه فيسعى في تحصيله وتوفيره، ولا يتمكن موظف الإيرادات ولا الصيرفي من ظلمه - وهو ما كان يحدث آنذاك - وذلك لتحديد كل من العدد والوزن، وكل منها يطابق الآخر. ومن حيث النفقات لا يتمكن الصيارفة من العبث بالمرتبات والحقوق بدفعها ناقصة مستفيدين من الفروقات الكثيرة من إلحاق الضرر البالغ بغيرهم^(٤٥).

هذا ما قدمه الأسدي حيال النقود والخلل الذي لحقها وما يراه من علاج لهذا الخل فهل كرر ماسبق أن قال به المقريري أم جاء بشيء جديد؟ بداية فإن دراسة مقارنة لفكر المقريري وفكر الاسدي في المجال الاقتصادي عامة وفي المجال النقدي خاصة تحتاج بحثا مستقلا تأمل أن يكون إن شاء الله ، وأذن فنحن هنا نكتفى بالإشارة المجملية إلى موقف كل منها من النقود وما اعترأها من خلل .

باجمال شديد ذهب المقريري إلى أن الخلل في النظام النقدي تمثل في رواج الفلوس وغلبتها واعتبارها هي النقود وليس الذهب والفضة، وهذا في رأيه قلب للحقائق، وأنه المسؤول عما طرأ من خلل واضطراب في النظام النقدي، ويرى ضرورة العودة إلى الوضع الطبيعي الصحيح وهو اعتبار النقود هي الذهب والفضة فقط، وقصر التعامل بالفلوس «العملات المساعدة» على المعارضات قليلة القيمة^(٤٦). بينما ذهب الاسدي إلى أن الخلل الذي طرأ على النظام النقدي تمثل في النقود وفي الفلوس معا من حيث اختلال الوزن وتعدد الشكل وتنوع المعيار بحيث لم يعد هناك وحدة نقد متماثلة في المجتمع بل هي وحدات مختلفة في كل شيء. ويرى ضرورة إعادة ضبط الوحدات النقدية والمساعدة وزناً وشكلاً ومعياراً، ومعنى ذلك أن المراتب مختلفة فهل مرجع ذلك اختلاف الزمن؟ أم أن الاسدي رأى أن المقريري أكد على جانب فلم يرد أن يكرر ما قاله، وفضل أن يؤكد على جانب آخر من جوانب الاختلال النقدي؟ وما تريد

(٤٥) ص ١٢٢ .

(٤٦) اغائة الأمة ص ٤٧ .

أن نقوله في كلمة أن الاسدي لم يكرر حرفياً ماقاله المقريري بل أضاف أو ركز على أبعاد جديدة. مع اتفاقها معا في جوانب نقدية عديدة .

٣ - إصلاح جهاز الاسعار :

من دراسة ماقدمه الاسدي وغيره في هذا الشأن نلاحظ وجود العديد من جوانب الاختلال في جهاز الاسعار، الأمر الذي قام بدور بارز في تفشي ماتفشى من فساد وخراب، وإذا كان هناك من تطلع لتحسين هذا الوضع فلا بد من علاج تلك الانحرافات ومن ذلك .

(أ) منع عمليات الاحتكار والتجوير، فقد كان الاغنياء يمارسون ذلك خاصة في الأقوات طلباً للمزيد من الأرباح متسببين في احداث الارتفاعات المستمرة في مستويات الاسعار، والتي أضرت كثيراً بالسكان، خاصة الفقراء منهم . وقد لعب دوراً خطيراً في احداث تلك الأزمات واستفحالتها أصحاب المطاحن، معتمدين في ذلك على الرشاوى والاستناد إلى أصحاب النفوذ . وهكذا اشتعل الغلاء مع توفر القوت، لهذا الفساد في الجهاز السعري^(٤٧) . كما مورست عمليات احتكار بيع السلعة على أفراد بعينهم من ذوى القدرة والصلة . وشاع ذلك في مختلف السلع الغذائية وغيرها^(٤٨) . اذن كان هناك خلل هيكلي في الجهاز السعري ولا مناص من إزالة هذا الخلل .

(ب) منع عمليات السمسرة الوساطات العمالية التى لامبرر لها، وذلك لما تحدثه من ارتفاع متواصل في الاسعار^(٤٩) . ومعنى ذلك كله اتهام السياسة السعرية وضرورة اصلاحها .

٤ - الاصلاح المالي :

أهتم الاسدي كثيراً بضرورة الاصلاح المالي خاصة على مستوى الإيرادات

(٤٧) ص ١٤٤ .

(٤٩) ص ١٤٣ .

(٤٨) ص ١٤٣ .

العامة، وطالب بإزالة الفساد الذي لحقها من أكثر من جهة، ومن ذلك إلغاء كل الضرائب الظالمة التي عمت كل المعاملات من تجارية لصناعية لزراعية، حيث فرضت الضرائب على عمليات البيع والشراء واستخراج الملح والمعادن المختلفة وقد أهتم الاسدي بإبراز الأثر السعري لتلك المكوس ومدى إسهامها في الارتفاعات المستمرة في الاسعار^(٥٠). وخاصة أنه لم يكن هناك اتفاق رشيد لحصيلتها يجب أثرها السعري. كذلك طالب بإلغاء ما كان يعرف بالحمايات حيث يحتذى بعض الأفراد من الظلم بالظلم مضطراً إلى دفع الاتاوات^(٥١). ومن ذلك أيضاً المطالبة القوية بإلغاء الاقطاع بهذا النظام الجائر الذي كان يطبق من خلاله، والذي يعتبر في نظر الاسدي المسؤول الأول عن وجود واستفحال مشكلة الاقتصاد المصري في ذلك العصر^(٥٢).

٤ - تخطيط الاستهلاك القومي :

من الملاحظ أن التضخم النقدي الذي تجسد في الارتفاع المتزايد في مستويات الاسعار كان سمة هذا العصر، ومرجعه عوامل عديدة أشار إليها الاسدي كما نبه على مخاطر التضخم وما يجلبه من مضار خاصة لبعض فئات الشعب. ومن الطبيعي أن علاج ذلك إنما يكون من خلال الاصلاحات المتعددة والتي تستأصل جميع تلك المفاصل والانحرافات، ومع ذلك فقد قدم الاسدي أجراً عملياً محدداً يمكن من خلاله وحده أن يزول التضخم أو تقل حدته، وذلك بالقيام بتخطيط الاستهلاك من السلع الأساسية وخاصة الاقوات ولاسيما القمح، كيف ذلك؟ يجري التحديد الدقيق لمقدار ما تحتاجه البلاد في العام من الاقوات بشكل مفصل وموزع على المناطق والبلدان المختلفة، ثم ينظر في مقدار القوت الناتج في ذلك العام من كل اقليم فيعزل منه مستلزمات الانتاج، ثم يعزل ما يحتاج إليه خلال العام ليوزع على أصحابه بالسعر العادي، وما زاد على ذلك يعرض للبيع فوراً بالسعر الحاضر. وقد أشار الاسدي إلى

(٥٠) ص ١٣٨ .

(٥١) صفحات متكررة .

(٥٢) ص ٧٣ .

أنه لو تم ذلك لهبط سعر القوت حيث لن يندفع الناس للشراء بهدف التخزين لايامهم بتواجد السلعة طوال العام^(٥٣). هنا نلمح بذور نظرية التخطيط الاقتصادي كما نلمح معرفة طيبة بجوانب نظرية الثمن. وينقل لنا أنه تمت دراسة ميدانية في هذا الشأن تبين منها أن حاجة القاهرة ومصر - لا يقصد بمصر القطر بل تلك المدينة التي كانت جدّ معروفة بحدودها آنذاك - في اليوم من القمح ألف أردب، أي أن الاحتياج في العام الهجري ٣٦٠ ألف أردب، وقد تحفظ الاسدي على تلك الدراسة، ومع ذلك فقد أشار إلى أن تلك الاحتياجات يمكن سدها من انتاج كورة واحدة من كور الديار المصرية التي تبلغ ٨٤ كورة^(٥٤)...

وقد ذكر لنا الأسدي بعض الاحصائيات الاقتصادية المتعلقة بمستويات الاسعار وماتراً عليها من اختلال في النسب التي كان المفروض أن تظل قائمة» ومن ذلك أنه إذا كان سعر الاردب ديناراً ذهبياً يكون الرطل من الخبز بدرهم من الفلوس، ويكون السعر عند وسطا - عاديا - وان كان دينارين يكون رطل الخبز بدينارين، ويكون السعر غلاء وإن كان بأقل من دينار فيحسابه، ويكون السعر رخاء ثم يعلق قائلاً لقد حدث في بعض الأوقات أن هبط سعر الاردب كثيراً ومع ذلك لم يهبط سعر رطل الخبز عن درهم أبداً بل وصل في بعض الحالات إلى ثمانية دراهم مع كثرة وجود الغلال واحتجارها واحتكارها. ومعنى ذلك أن المشكلة وإن لعب العرض فيها دوراً جزئياً إلا أنها في حقيقتها مشكلة ساسية اقتصادية فاسدة^(٥٥) وهنا نلمح أيضاً بذور استخدام الاحصاء الاقتصادي في الابحاث الاقتصادية واستخدامه أداة صريحة في تحديد المشكلة وتحليلها.

هذه هي خطة الاصلاح التي قدمها الاسدي بعناصرها المختلفة ولم يفت عليه أن يوضح أهمية الأخذ بها ومغبة عدم تنفيذها، حيث تزداد المشكلة الاقتصادية حدة بما يعرض البلاد للكثير من المخاطر أو يزيد منها ومن ذلك.

(٥٣) ص ١٤١ .

(٥٤) ص ١٤٣ .

(٥٥) ص ١٤٣ .

- (أ) المجاعات والأوبئة ونقص السكان .
(ب) الهجرة والهروب من البلاد .
(ج) الثورات والحروب الأهلية .
(د) وقوع العالم الاسلامي في قبضة العالم الغربي . وقد أشار إلى ذلك إشارة واضحة حيث بين أن فساد الأوضاع الداخلية كان العامل الأكبر في اعتداءات الغرب المتكررة على البلاد الاسلامية والسيطرة على بعضها .

فكر الاسدي : سماته وتقويمه

بعد أن عرضنا لفكر الاسدي حيال مشكلة الاقتصاد المصري في عصره من حيث تشخيصها وتحديدتها وتفسيرها وتقديم مايراه من علاج لها يمكننا الآن التعرف على سمات هذا الفكر وخصائصه ، كما يمكننا اجراء تقويم له من الناحية الشرعية والناحية الاقتصادية .

السمات والخصائص :

اعتمد الاسدي في دراسته منهجاً علمياً سليماً يقوم على التشخيص الدقيق للمشكلة ثم تحليل عواملها وأخيراً تقديم مايراه من علاج لها . مدعماً كلامه ببيان واضح لأهمية وخطورة المشكلة من جانب وأهمية مايقدمه من علاج لها من جانب آخر ، مستخدماً في ذلك بعض الاحصائيات وقد انطلق في بحثه هذا من الايمان ببعض القوانين الأساسية في البحث العلمي خاصة في المجال الاجتماعي ، ومن ذلك قانون السببية ، فهناك أسباب ومسببات تربط الظواهر . بعضها بالبعض^(٥٦) ، وكثيراً مايراه يؤكد على ذلك : «لو ارتفعت العلة ارتفع المعلول»^(٥٧) ، كذلك قد استعان بالاداة التاريخية مستقرئاً منها الوقائع والحوادث التاريخية الكبرى مستخلصاً منها دلالاتها ومضامينها .

(٥٧) ص ١٢٣ .

(٥٦) ص ٩٦ ، ١١٢ ، ١٣٤ .

ثم إن فكره يجمع بين التحليل أو النظرية وبين السياسة، أو بعبارة أخرى يجمع بين المقولات الوضعية والمقولات المعيارية فهو يصف الواقع ويفسره ويستخرج روابطه وعلاقاته ثم يشير بما ينبغى أن يكون .

ويلاحظ القارئ له أن تداخل وتشاجر العوامل ذات الطابع المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت واضحة كل الوضوح في فكره سواء على مستوى الاسباب، أو على مستوى جوانب العلاج، أى ضرورة البحث عن العوامل المتعددة عند تجديد وتفسير المشكلة وكذلك عند تقديم علاج لها. وقد حمل العلماء وأهل الفكر مسئوليتهم كاملة عن سلامة الوضع أو اختلاله من خلال مواقفهم من الحاكم ونظام الحكم^(٥٨) .

وما يلاحظ عليه أيضاً أن فكره يتفاعل مع الواقع لا بالمباركة بل بالدعوة إلى تغييره وقد آمن بالتغيير التدرجي المنظم وليس بالثورة والانقلابات .
واخيراً فإنه في كل آرائه نجد الشريعة تشع والعامل الديني يمارس دوره مما سنفرد له فقرة قادمة .

التقويم الاقتصادي :

١ - على مستوى الاقتصاد الوضعي : عاش الاسدي في القرن الخامس عشر، وهو القرن الذي يعتبر نهايات العصور الوسطى بالنسبة لاوروبا .

وإلى تلك الحقبة لم نعر في تاريخ الفكر الاقتصادي الوضعي على شخصية انبرت لدراسة مشكلة اقتصادية قومية ذات ابعاد مختلفة مقدمة ما تراه من علاج لها، كما لم نجد من يناقش ويحلل بعض الانظمة والتنظيمات والسياسات الاقتصادية ؛ مالية أو نقدية أو تجارية أو انتاجية أو سعرية . . الخ مثل قضية الضرائب والرسوم الجمركية والنفقات العامة والنقد والاسعار . والانتاج الزراعي، مبرزاً جوانب الاختلال فيها مؤكداً الآثار التدميرية لها، مشيراً إلى ما يراه من علاج . لكننا وجدنا ذلك كله لدى

الأسدي. وغير خاف مدى ما تمثله تلك القضايا من أهمية محورية في الفكر الاقتصادي الحديث.

ولأندعى أن الاسدي قد قدم كل شيء في تلك القضايا والمسائل كما تعهدها في الفكر المعاصر، ولا يطلب من الاسدي أن يقدم ذلك وهو ابن القرن الخامس عشر ونحن أبناء القرن العشرين، لكنه على مستوى عصره وزمانه قد تفوق كثيرا في كثير من افكاره .

ولم يظهر في أوروبا أناس على شاكلته من دعاة الإصلاح إلا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وإن كان قد تميز عليهم في تخير الأسلوب العملي الممكن والفعال^(٥٩).

٢ - على مستوى الفكر الاقتصادي الاسلامي : يعد الاسدي أحد القلائل الذين كرسوا كل جهودهم لدراسة المشكلات القومية ذات المظاهر والابعاد الاقتصادية مع تقديم حلول لها. بل لانبالغ إن قلنا إنه كان رائداً في هذا الاتجاه، وهذا شيء كان ينقص الفكر الاسلامي السابق إلى حد كبير، وربما يكون من الاستثناءات في ذلك أبو يوسف من خلال كتابه الخراج، لكن يبقى للأسدي ميزة أخذ المبادرة والقيام بها من تلقاء نفسه بينما كان عمل أبي يوسف استجابة وتلبية لطلب الخليفة .

ومعنى ذلك أن الاسدي يعد رائداً في اتجاه فكري اسلامي تمثل في مواجهة الانحراف القوى بصورة المختلفة مواجهة علمية موضوعية من خلال ما قدمه من دراسات وأبحاث تطبيقية، مشاركاً له في ذلك المقرئ المعاصر له. ولو أردنا لقاء نظرة على تسلسل المناهج الفكرية لدى المسلمين من خلال عينة منها لا يمكن القول أن الفكر الاسلامي في عمومه وقبل ابن خلدون كان معيارياً، وبابن خلدون أصبح وضعياً، ثم جاء الاسدي فأكد على البعد التطبيقي الذي يتعامل مع مشكلات عملية قائمة. وما يلفت النظر في منهجه تأكيده على امكانية العلاج وعدم استحالة^(٦٠).

التقويم الشرعي :

مما يسجل للاسدي عدم خروجه بأى شكل من الاشكال على الاحكام والمبادئ الشرعية بل إن العامل الديني كان أثره بارزا في فكره وآرائه كل البروز. وعلينا أن نسارع فنزيل وهما قد يعلق بأذهان البعض من أن غلبة الطابع الديني على الرأى العلمي قد يحسب عليه وليس له، أن ذلك إن صح بالنسبة لأى دين إلا أنه لا يصح بالنسبة للإسلام، وهذه قضية تحريرها قد نخرجنا عن غرضنا، لكن ما يهمنا أن نوضحه أن العامل الديني كان واضحا أو بمعنى أصح موظفا توظيفا حسنا لدى الاسدي، من حيث الاستفادة بمقولاته ومصطلحاته وتحليلها التحليل العلمى السليم الذى يبرز مضامينها الحقيقية. فمثلاً تراه يتأثر كثيراً بالمصطلح القرآني «تفقد الرعية» وكذلك مصطلح الأمانة ومصطلح العدل، ويجسد مضامينها خاصة في مجال العمل الحكومى. وقد برهن الاسدي بأسلوب علمي على أن تردى الأوضاع مرجعه الانحراف عن تعاليم الدين في مجال السياسات المختلفة. يضاف إلى ذلك استخدامه لمصطلح العمران والعامة ولمصطلح التخريب والفساد وكلها مصطلحات اسلامية ، كذلك نجد خواتم الفقرات وثناياها تتلأأ بآيات قرآنية وأحاديث نبوية. والمهم في الأمر كله استخدام تلك النصوص استخداما صحيحا في موطنها السليم مع عدم ليها وتطويعها وتحميلها بما لا تحتمله وبعبارة أخرى لقد برهن للقارىء من خلال دراسة علمية تطبيقية على صحة وسلامة المقولات الاسلامية خاصة في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

أهم السلبيات في فكر الاسدي :

- ١ - من حيث الأسلوب والصياغة نجد أسلوبا يميل إلى حد كبير للسجع الذي كثيرا ما يكون على حساب وضوح المعنى . كما أن اللغة فيها جانب من الركاه .
- ٢ - هناك بعض المبالغات في مواصفات المسؤول الذي رفع إليه الكتاب . وربما كان الدافع على ذلك هو تمرير مقترحاته .

٣ - لم يميز بدقة ووضوح بين جوانب وأبعاد المشكلة ومظاهرها وبين عواملها ومسبباتها، فأحيانا ماتراه يكرر مقولاته نفسها تحت عناوين مختلفة .

٤ - وربما كان من أهم ما يؤخذ عليه عدم تضمين مذكرته الاشارة الواضحة إلى ماهناك من إسراف وتبذير يصل إلى درجة السفة في الانفاق الحكومي على اختلاف طبقات الحكام والمسؤولين وأهمية التخلص من هذا السلوك المنحرف والتحذير من خطورة الآثار المرتبة عليه .

٥ - عدم اهتمامه بالأجهزة والمؤسسات التي تتولى تنفيذ ما ذهب إليه من إصلاح .
وبعد فهذه دراسة لمفكر اسلامي من خلال ما قدمه في كتاب له من فكر وآراء -
بشأن المشكلة الاقتصادية التي كان يمر بها الاقتصاد المصري خلال القرن الخامس عشر .

أرجو أن تكون قد حققت هدفها بالتعريف بأحد رواد الفكر الاقتصادي الاسلامي بغير إفراط ولا تفريط، ونحن نعى حق الوعي أن مثل تلك الدراسات في حاجة إلى معرفة واضحة بالواقع الذي عاش فيه المفكر الأمر الذي لم يتيسر للباحث بالقدر الكافي مما قد يكون له أثر على قدرة الدراسة في التعرف الوثيق على هذا الفكر .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم